

Distr.: General
6 October 2004



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإرفاق ملاحظات الحكومة اللبنانية على التقرير الذي رفعتموه إلى أعضاء
مجلس الأمن وفقاً للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي سيصدر بالوثيقة رقم S/2004/777.
أرجو الاطلاع وتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) سامي قرنفل
السفير
المندوب الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

ملاحظات لبنان على تقرير الأمين العام كوفي عنان حول تطبيق القرار
١٥٥٩ (٢٠٠٤)

يشكر لبنان أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان على الجهود التي يبذلها كما ويقدر
أمانته في عرض موقف الحكومة اللبنانية في التقرير المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
حول القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويبدى رأيه بما يلي:

١ - لقد خلا التقرير من ذكر المسؤولية التاريخية المستمرة التي تتحملها إسرائيل في
سلوكها سياسة الاحتلال المدمرة في فلسطين وسوريا ولبنان، ورفضها لكل الحلول
السلمية التي توافق عليها المجتمع الدولي، ولكل قرارات الشرعية الدولية. وإن تطلع
الأمين العام إلى تحقيق سلام شامل وعادل ونهائي في الشرق الأوسط كما ورد في
البند الأخير من التقرير، أمنية تقاسمه إياها كل شعوب المنطقة وشعب لبنان.

٢ - يشير لبنان إلى ما ورد في التقرير (البند السابع) حول أحداث وقعت في مخيمي صبرا
وشاتيلا أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان وبيروت، وحصر المسؤولية بعناصر حزبية
لبنانية وحدها عن تلك الأحداث خلافا لما ورد في تقرير "لجنة كاهانا" التي
شكلتها إسرائيل في حينه والتي أدانت وزراء وقيادات عسكرية إسرائيلية، وعاقبت
بعضها بالطرد والسجن بسبب مسؤوليتهم عن تلك المجازر. بما فيها اضطرار الجنرال
أرييل شارون (رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي) للاستقالة في حينه. ويستوقف
لبنان أسلوب الكلام المتشدد الذي يتناوله هو وسوريا، في حين يتصف الكلام على
إسرائيل بالدبلوماسية وغالبا بتغيب المسؤولية عن ارتكاباتها.

٣ - يجدد لبنان تأكيد ما يلي:

- التزامه بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وحقه السيادي في إقامة علاقات
شاملة مع سوريا كما مع سائر البلدان. ويكرر أن مسألة خروج الجيش السوري
من لبنان هي مسألة ترعاها الاتفاقات والعلاقات الثنائية بين دولتي لبنان وسوريا،
وتخضع لمقتضيات السلامة والمناعة والمصالح الأمنية المشتركة بين لبنان وسوريا في
غياب السلام العادل والشامل عن المنطقة وانعكاسات الاستمرار الإسرائيلي في
الاحتلال وتدمير فرص الحلول السلمية السياسية. ولا يغيب عن البال أهمية هذا
التحالف في مواجهة ومعالجة التيارات المتطرفة التي يغذيها ويدفع بها سلوك إسرائيل

باتجاه تفجير المنطقة، فضلا عن مقتضيات الاستقرار والأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب التي تقررها اعتبارات البلدين وظروفهما. وإن علاقة لبنان بسوريا لن تخرج مع خروج جيشها من لبنان لأنها قائمة قبله وخلال انتشاره الحالي وبعد خروجه. والمسألة هي تكرارا مسألة توقيت وأسلوب مناسبين. وحق لبنان السيادي في كل ذلك وقبل كل ذلك.

- إن الدولة تبسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية باستثناء مزارع شبعا ونقاط ثلاث تحتلها إسرائيل. وإن "حزب الله" الذي يمحصر نشاطه في المزارع هو "حزب مقاوم" للاحتلال أجمع اللبنانيون على توفير الحماية السياسية له، ويتميز بانضباطه وتعاونيه مع الدولة ونشاطاته الاجتماعية. وسوف تتوقف مقاومته حال زوال ما تبقى من احتلال لأراض لبنانية. وفي الوقت عينه، نعتقد بأمانة أن الهدوء والسلام في المنطقة وعلى جميع جبهات النزاع العربي الإسرائيلي يحققه حل عادل وشامل ومتكافئ يستند إلى إخلاء جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وإحقاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار الدولي ١٩٤. أما الخطر في جنوب لبنان فيعود إلى الخروقات الإسرائيلية اليومية للخط الأزرق التي أداها في أكثر من مناسبة سعادة السيد ستيفان دي ميستورا، ممثل سعادة الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان.

- إن تمديد ولاية رئيس الجمهورية اللبنانية جرى وفقا للأصول التي ينص عليها الدستور اللبناني وقد صوت لصالح التمديد أغلبية ٩٦ نائبا من أصل ١٢٨، وإن النواب الذين صوتوا لصالح التمديد ينتمون إلى توجه سياسي مختلف عن النواب الذين صوتوا ضده. وبالتالي فإن قاعدة الأغلبية هي التي تحدد النتائج على غرار ما هي الحال عليه في مختلف الديمقراطيات.

- إن لبنان كان وسيظل تحت مظلة الشرعية الدولية وهو يؤمن بأن المطالبة بالسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، والذي أشار إليه سعادة الأمين العام في تقريره، إنما يتم من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي ترفضها إسرائيل بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية وعودة شعبها إليها وزوال الاحتلال عن كافة الأراضي العربية المحتلة.